جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الإقتصاد السياسى والتشريعات الإقتصادية

بحث بعنوان

دور البنك المركزي العراقي فى قيادة السياسة النقدية والإستقرار المالي والإقتصادي فى العراق

(دراسة تحليلية فى التشريعات الإقتصادية)

الباحث

عبدالحسين كامل محمد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم عبدالله عبدالرؤف محمد

أستاذ الإقتصاد السياسى والتشريعات الإقتصادية – وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث – كلية الحقوق جامعة المنصورة

عضو مركز الدراسات السياسية والدولية

كلية الحقوق- جامعة المنصورة

٢٠٢٣/٢٠٢٢

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾

صدق الله العظيم

المستخلص :

شهد القطاع المصرفي العراقي في سنوات ما بعد التغير ٢٠٠٣ تطورات حديثه .... حيث انه كان قطاع مصرفي يتصف بالأزمات كما هو حال كل قطاعات العرق بل وكل النشاط المصرفي وبقيت الأزمات حتي بعد التغيير ملازمه لكل الوضع الاقتصادي.

وان إشكاليه هذا البحث هو ضبط التحويل الرقمي للبنك المركزي ومحاوله ملء الفجوة الحاصلة بين المالية العراقية وبين التطورات والتغيرات المتسارعة التي تسير عليها بلدان العالم الحديثة واختيار تأثير التحول الرقمي والشمول المالي الذي يعيشه العراق فهو يعد من مستلزمات السياسة النقدية التي يتبعها النشاط المصرفي العراقي حيث ان شريان الحياه الاقتصادية حاليا هو الجهاز المصرفي العراقي وان انجازات العمل الالكتروني التي ساهمت وتساهم به القطاعات المصرفية لبناء نظم تحتيه للعمل الالكتروني للوصول الي مصارف الدول المتقدمة.

الفهرس

م	العنوان	الصفحة
١	المستخلص	١
٢	المقدمة	٦
٣	المبحث الأول التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي	١٠
٤	المطلب الأول ملامح البنك المركزي في التحول الرقمي	١٠
٥	الفرع الأول : التحول الرقمي	١١
٦	نظم المدفوعات payment systems	١٥
٧	العمليات المصرفية الإلكترونية : E – Banking	١٧
٨	الخدمات المالية الرقمية	١٧
٩	المطلب الثاني : الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي	١٧
١٠	المبحث الثاني : مشروعية الجباية الإلكترونية	٢١
١١	الفرع الأول : مفهوم الجباية الإلكترونية - نظم ضمانات الأصول المنقولة :-	٢٢
١٢	الفرع الثاني : عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية - مشروع رقمنة الدفع في نظام التعليم العراقي	٢٣
١٣	المطلب الثاني : مستقبل التحويل الرقمي والشمول المالي العراقي	٢٤
١٤	الفرع الأول : التشريعات الخاصة بأنظمة الدفع	٢٤
١٥	الفرع الأول : الخطط المستقبلية للسياسة النقدية العراقية والتحول الرقمي	٢٥
١٦	الفرع الثاني : التجارة الإلكترونية بعقودها وضرائبها وتشريعاتها	٢٦
١٧	الاستنتاجات	٢٨
١٨	التوصيات	٢٨
١٩	الخاتمة	٢٩

قائمة المراجع

م	العنوان	صفحة
١	د.سمير النصيري ، البنك المركزي العراقي مسيرة التحديات والانجازات ، ٢٠٠٣_٢٠٢٢ ، دار باليت للطباعة والنشر ، بغداد ٢٠٢٢ ،ص ١٥٣.	١٠
٢	د.حسن لطيف كاظم الزبيدي - ا.د.فلاح حسن ثويني - ا.د.كامل علاوي كاظم الفتلاوي – أ.د.على سوسف الاسدي – أ.د.عبد الحسين جليل الغالبي – أ.د. عماد محمد على العاني ، البنك المركزي العراقي (الادوار .. المهمات .. وخيارات المستقبل) ، ٢٠٢١، مركز الرافدين للحوار ، ط ١ ، ص٨٢	١٥
٣	د.سمير النصيري ، البنك المركزي العراقي مسيرة التحديات والانجازات ، ٢٠٠٣_٢٠٢٢ ، دار باليت للطباعة والنشر ، بغداد ٢٠٢٢ ،ص١٥٩	١٧
٤	البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة ، قسم مراقبه المصارف التجارية ،اصلاح دفع رواتب الموظفين ، رقم الكتاب ١٧٩٧٧/٢/٩ ، ٢٥/ ٢٠١٦/١٢	١٧
٥	صندوق النقد الدولى ، التقرير الاقتصادي الموحد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠١٤.	٢٥
٦	د – عصام عبدالفتاح مطر , التحكيم الالكتروني . دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ٢٠٠٩ صفحة ٢٦٢	٢٦
٧	د – عصام عبدالفتاح مطر , التحكيم الالكتروني . دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ٢٠٠٩ صفحة ٣٥٢ و٣٦٧	٢٧
٨	د – يونس البطريق , المالية العامة , الدار الجامعية للطباعة والنشر , بيروت , ١٩٨٥ صفحة٧٦	٢٧
٩	موقع الويب منصة ويكيبيديا	٣٢
١٠	موقع الويب منصة ريناد المجد	٣٣

قائمة الجداول

م	العنوان	صفحة
١	الجدول رقم ١ إجمالي عدد الموظفين الذين تم توطين رواتبهم .	٢٩
٢	الجدول رقم ٢ الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق	٣٠

قائمة الأشكال

م	العنوان	صفحة
١	الشكل (١) يوضح مفهوم الحوسبة السحابية	٣١
٢	الشكل (٢) يوضح الحوسبة السحابية	٣٢

المقدمة

هناك ثلاث اختراعات كبيره ظهرت في الوقت المناسب النار – العجلة – الصرافة المركزية

ويل روجل

منذ تأسيس البنك المركزي العراقي في عام ١٩٤٧ و هو يدير الحياة المالية وصيرفة البلاد ويقوم بمراقبه وتقويم و ديمومه استمرار النشاط المالي والمصرفي العراقي . وان الخطط والاستراتيجيات هي من صلب عمله والتخطيط المالي والمصرفي هو المسؤول عن التطور وإدخال التكنولوجيا المعلوماتية الي جميع انحاء الحياة الاقتصادية والاهم هو القطاع المصرفي وطيل العقود السابقة وخاصه في القرن الماضي هناك استقلاليه مصادره من قبل الحكومات للسياسة النقدية للبنك المركزي حيث كان همها دائما هو المحافظة على وضع الحكومة السياسي وفي كثير من الازمات والفترات اخذ البنك ينفذ الاساليب التي تحافظ على السلطة وترك صلب وجباته وهي العمل الإلكتروني واتباع النظم الحديثة حيث يمثل القطاع المصرفي هو شريان الحياه الاقتصادية التي حرم منها الشعب العراقي ومن ربحيتها وإنجازات هذا العمل الكبير .

وشهدت الحركة المصرفية تطورا ملحوظا بعد التغيير وحصول فسحه من الاستقلالية وبعد أن شهدت القطاعات الدولية والنظم الاقتصادية تطورا ملحوظا والعالم كله ملفت للنظر في هذه المجالات وانما الدور الابرز والاهم هو للبنوك المركزية في مختلف دول العالم التي هي مؤسسات (مالية واقتصادية) تقود السياسة النقدية لتلك البلدان ولم تتبع البنوك المركزية السياسة التقليدية بل استخدمت الأساليب الحديثة التي تواكب التطور وكانت اغلبها لديه الإدارات الكفؤة والإرادة المهمة التي تساعدهم كوادرهم المعدة لإنجاح السياسة النقدية .

والعالم حدثت فيه ثورات علمية كثيره على امد القرنيين الماضيين الثورة الاولى كانت اكتشاف العجلات والماكينات التي كانت تدار بالبخار ثم الثورة الأخرى اكتشاف الطاقة والكهرباء ثم الثالثة اكتشاف الكمبيوتر والحاسبات والنظم الإلكترونية ثم التطور الأهم هو اكتشاف شبكات الأنترنت والاستفادة منه في كافة المجالات وحاليا ما يخص بحثنا التحويل الرقمي الذي حدثت من خلاله ضجه كبيرة ومجالا واسع من العلوم حيث يدخل حاليا في جميع زوايا الحياة وما يهمنا هو النشاط المصرفي في العراق.

١ ـ اهميه البحث :

تكمن اهمية البحث للدور الكبير الذي يلعبه البنك المركزي في تمويل وادارة العمليات المصرفية الذي يلعبها البنك المركزي العراقي في تمويل وإدارة العمليات والرقابة المصرفية إضافة لبيع وإصدار العملة العراقية وقيادته للسياسة النقدية واستقرار الاسعار والحفاظ على التوازن الاقتصادي لذلك أسهمنا في هذا البحث البسيط حيث اني متقاعد واستلم راتبي الكترونيا بواسطه الماستر كارت في بلادي وفي الوقت التي اريده . وان المهم وبسبب الأزمات وعدم الاستقرار المصرفي فقد تأخر بلدي كثيرا واني اشعر ان التحويل الرقمي هو احد الوسائل التي لابد منها لتحديث النشاط المصرفي.

ولندرة البحوث المختصة في هذا الجانب والحقيقة لا توجد الأكاديميات والجامعات الدراسية التي تختص بدراسة هذا الموضوع وبسبب الأزمات السياسية والصحية فهي بعيده عن التحويل الرقمي، واني اقدم هذا البحث للاهتمام بما يلي :

أ- بحث العلاقة بين تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية والشمول المالية في القطاع المصرفي

ب- سرعة انجاز احتياجات الشارع العراقي من الخدمات الإلكترونية (التحويل الرقمي ومدى ربحية ذلك)

ت- التعرف على اماكانات وكفاءة النشاط المصرفي وأين وصلت إنجازاته بالحداثة والتطور التكنولوجي .

٢ ــ مشكلة البحث :

ضبط التحويل الرقمي لنظم وتقنيات البنية التحتية للبنك المركزي العراقي على مستوى الدولة العراقية وقد ركز حاليا على ضبط بطاقات الائتمان وتسهيل مدفوعات الرواتب الرقمية حيث أن هذه البنية والأنظمة الحديثة تسهل مدفوعات الرواتب الرقمية وهي تؤسس مسارا لضبط وتدقيق جميع مرافق الدولة بل وكشف الفساد وتطهير رواتب الموظفين وحسب ما يسمى بالفضائيين التي ساد هذه الأيام بالشارع العراقي التي تتصف بعدم المصداقية ويشوبها ضباب التي تغطي أي إصلاحات تقدميه للنشاط الاقتصادي والصيرفي واني اعتقد أن التقنية الرقمية الحديثة هي ترسم الطريق الصحيح للأجيال القادمة وان لم يكن هناك اصلاح جذري في تلك النظم لغلق التباين في الخدمات بين العراق ودول المحيط الإقليمي على اقل تقدير.

٣ ـ هدف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

أ- تسليط الضوء على موضوع جديد في الساحة النقدية والقطاع الصيرفي وهو التحويل الرقمي بالنسبة للقطاع المالي العراقي.

ب- بيان الاليه في كيفيه وضبط وهل استفاد الشارع العراقي من التحويل الرقمي.

ت- انعكاس التحويل الرقمي على الموضوعات التي اشابت العمل الصيرفي والحكومي وبيان ذلك.

٤ ـ فرضيات البحث :

يفترض البحث ان التحويل الرقمي يوفر على الحكومة جهدا كبيرا وإمكانات ممكن توجيهها لقطاعات أخرى. وكذلك يفترض أن يكون الشمول المالي والعدالة الاجتماعية هي احد متطلبات المجتمع العراقي كما وان هناك امنيات ان يكون لدى البنك المركزي أو بالأحرى لدى الحكومة العراقية بيانات كافيه للشعب العراقي جميعا تكفي لإقامه مشاريع اجتماعية وتحقيق الرخاء المجتمعي وتقليل الفوارق بين أبناء الشعب الواحد.

٥ ـ هيكلية البحث :

لكي نحقق الغاية من البحث تم تقسيمه الى مبحثين :

أ- **المبحث الاول :** التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي وينقسم الى :

اولا / المطلب الاول : التطورات في برامج وأنظمه الدفع الإلكتروني

(أ) الفرع الأول : نظم المدفوعات payment systems.

(ب) الفرع الثاني :

ثانيا / المطلب الثاني : المشاريع المهمة للدفع الإلكتروني .

(أ) الفرع الأول :

(ب) الفرع الثاني :

ب- **المبحث الثاني :** الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي والشمول المالي وينقسم الى :

اولا / المطلب الاول : الشمول المالي والاستعلام الائتماني

- **الفرع الأول :**

(أ) مفهوم الجباية الإلكترونية.

(ب) نظم ضمانات الأصول المنقولة.

(ج)النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية.

ثانيا / المطلب الثاني : مشروع الجبايه الإلكترونية

(أ) عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية

ت- خاتمة واستنتاجات ووصايا خاصة بالبحث

٦ – الحدود المكانية والزمانية :

ا- الحدود المكانية : يتضمن البحث دولة العراق هذا البلد الذي أنهكته الحروب والحصار الجائر والقرارات الدولية المجحفة تحت جميع الذرائع والمسميات وارتكاب الجرائم بحق الشعب العراقي منها ولذلك تخلف عن التطور والتكنولوجيا .

ب- الحدود الزمانية : لقد اخترت المدة من ٢٠٠٣ بعد تغيير النظام الشمولي الذي كان طيلة الفترات السابقة التي ينهج النهج الشمولي.

المبحث الأول

التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي :

تمهيد : التحول الرقمي هو التخلص من الإجراءات التقليدية الروتينية ، وهو عبارة عن بيانات فيها تحقيق لكل الاغراض التي اثقلت الكاهل الاداري للدولة ويوفر كثيرا من الجهد والإمكانات والموارد البشرية وينأى بالمؤسسات الى الحداثة والرقي والصدق بالتعامل وتوفير الوقت .

ان المتابع للوضع العراقي والنشاط المصرفي الحالي يثني على البنك المركزي وقدرته في سد الهوه الواسعة بيننا وبين دول العالم الحديثة بل يراد اللحاق بالدول الإقليمية فهل يستطيع؟

وان التحول الرقمي لا يوجد له مفهوم عام حيث يركز الباحثين على التكنولوجيا المحددة للتحول التنظيمي وقد عرفه البعض بانه مجموعه من الخطوات المصرفية الصادرة لهدف الدفع الى المستفيد ، كما انها عمليه تبدا وتنفذ خلال الوسائل الالكترونية وان اهميته بالنسبة للعراق يراد به ان يسهم بصوره ايجابيه في تنظيم الوقت خلال البرامج المخطط له فيها والموجود لأجلها.

المطلب الأول

ملامح البنك المركزي في التحول الرقمي

أن الكوادر والكفاءات العراقية قد أحدثت التغيير المهم والجاد. وقاد البنك المركزي لواء الحداثة وأسفرت القوانين والتشريعات التي أتاحت له بعض الاستقلالية حيث عمل البنك منذ ٢٠٠٤ علي تطوير وتكامل البني التحتية والتكنولوجيا الخاصة بها وبأنظمة الدفع من خلال اقتناء نظم المدفوعات باستخدام تقنيات ربط لاسلكية أنشأها البنك ثم عمل علي تطويرها عن طريق الكيبل الضوئي لضمان أمنية وسرعه اعلي للتحويلات ويتكون نظام المدفوعات من : [١]

ا- المنهجية التي تركز بشكل دائم علي ان القطاع المصرفي يتطلع الي تشريع قوانين في تعزيز مفاهيم المعايير القياسية والحوكمة العالمية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات المالية والتقنية.

ب- التطور وفق احدث التقنيات العالمية حيث طورت انظمة البنك للمدفوعات وشبكات الاتصالات وفقا لأحدث ما توصلت اليه النظم العالمية.

---

[١] د.سمير النصيري ، البنك المركزي العراقي مسيرة التحديات والانجازات ، ٢٠٠٣_٢٠٢٢ ، دار باليت للطباعة والنشر ، بغداد ٢٠٢٢ ،ص ١٥٣.

ث- الاهتمام الواسع بتنفيذ استراتيجيه البنك في مجال الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي.

ج- تحقيق استقرار مالي سليم خلال تقليل المخاطر وتبني مشروع توطين رواتب الموظفين.

الفرع الأول : التحول الرقمي:

التحويل الرقمي : هو العملية التي تطبقها المؤسسة (أي مؤسسة) لدمج التكنولوجيا لتطبيق جميع الجوانب الاجتماعية حيث ان التغيير المرتبط بذلك في جميع مجالات الأعمال وهو التقليل من الاعتماد على الأجهزة المملوكة من المستخدم وتزيد من الاعتماد على الخدمات في الحوسبة السحابية القائمة على المشاركة بشكل أساسي حيث أن المؤسسات تقيم للعملاء تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تحولات ثقافية وتشغيلية تتوافق متطلبات افضل متغيرة للعملاء ومن أمثلة التحول الرقمي

١- إنشاء حلول رقمية تبدأها الشركات مثل تطبيق الجوال او منصة التجارة الإلكترونية
٢- ترحيل الشركات من البنية التحتية القائمة على أجهزة الكمبيوتر المحلية الى الحوسبة السحابية
٣- اعتماد الشركات لغرض تخفيض كلفة التشغيل للمستشعرات الذكية

أهمية التحول الرقمي :

يضيف مصطلح التحول الرقمي كيفية تنفيذ التقنيات الجديدة والمهارات والإجراءات للحفاظ على القدرة المتنافسة في عالم التكنولوجيا حيث انه دائم التغيير ولغرض تبني استراتيجيات التحول الرقمي ترغب لك الشركات في مواكبة التطورات التكنولوجيا

مزايا مبادرات التحول الرقمي :

١- تحسين تجربة العملاء: تساعد على توفير مواقع لأنظمة الاتصالات الويب سهلة الاستخدام مع أجهزة محمولة (الهاتف النقال) وهذه التحولات ذا التأثير المباشر على تجربة العملاء تتصف بما يلي:

أ – تطبيق تطورات وتدفقات عمل الأجهزة المحمولة

ب – الاستشعار الذكي لأجل تتبع الطلبات وتنفيذها بطريقة اسرع

ج – اعتماد الذكاء الاصطناعي في الوقت الفعلي عند التعامل مع العملاء

د – تحسين الخدمة المقدمة للعملاء بواسطة دعم الأتتمة

٢- تحسين الإنتاجية في جميع أنواع الإجراءات للأعمال يمكن للتقنيات الناشئة مثل الخدمات السحابية توفي الوقت وتحسين الكفاءة على سبيل المثال يؤدي استخدام تقنية رقمنت الذكاء الاصطناعي الى توفي مساحة للموظفين للتركيز على المهام التي تتطلب الإبداع وحل المشكلات وبالمثل فإن إجراءات التحليلات تعلم الاله يمكن ان يمنحك رؤى جديدة لتحقيق أهداف أعمالك بصورة اسرع

٣- خفض التكاليف التشغيلية:

يمكن أن يقلل الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية كثير من تكاليف التشغيل الجارية ومن خلاله أيضا تحسين إجراءات العمل المالية ويمكن خفض التكاليف كالاتي

أ – نفقات الطاقة

ب – صيانة المعدات

ج – الخدمات اللوجستية والتسليم

د – نفقات الموارد البشرية

هـ - نفقات دعم العملاء

وعادة يمكنك تحقيق وفورات في التكاليف لان التحول الرقمي يساعدك على ما يلي :

١- الغاء بعض سهام سير العمل المحدودة الكثيفة الموارد او استبدالها

٢- خفض الانفاق على البنية التحتية والمعدات باهظة الثمن من خلال الخدمات المدارة والحوسبة السحابية

٣- أتممته المهام باستخدام مجموعة من الإستشعارات الذكية والأجهزة الذكية وتعلم الالة

الحوسبة السحابية هي مصطلح يشير الى المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب عبر الشبكة التي تستطيع توفير عدد من خدمات الحاسوب المتكاملة دون التغيير بالموارد المحلية بهدف التيسير على المستخدم وتشمل تلك الموارد مساحة التخزين والنسخ الاحتياطي والمزامنة الذكية كما تشمل قدرات معالجة برمجية وجدولة للمهام ودفع للبريد الإلكتروني ودفع أجور الطباعة عن بعد ويستطيع المستخدم عند اتصاله بالشبكة التحكم في هذه الموارد عن طريق واجهة برمجية تسهل وتتجاهل الكثير من التفاصيل والعمليات الداخلية. كما في الشكلين رقم (١ – ٢).

ما الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي؟

الرقمنة هي عملية تحويل الجوانب المالية في عمليات الأعمال وتدفقات العمل الى جوانب رقمية ، وان المقصود في تمثيل الأشياء غير الرقمية أو المادية في تنسيق رقمي هو ان يكون بمقامات نظام الكمبيوتر استخدام هذه المعلومات

وعلى سبيل المثال تحول النماذج الورقية التي يملؤها العملاء الى نماذج رقمية يكملونها على الإنترنت ويمكن استخدام هذه البيانات الرقمية في التحليلات وذكاء الأعمال في مجال الأعمال تحقق مبادرات الرقمية مشروعات مثل :

١- تحديث الأنظمة القديمة

٢- أتمتة المعلومات الورقية او اليدوية المالية

٣- فضل النظام ليكون متاحا عبر الإنترنت

أن الأكفاء الرقمي لا يكون تحولا رقميا الا ان الرقمية تعتبر خطوة اولى للتحول الرقمي الذي هو نطاقه أوسع بكثير حيث انه يعود الى تحول ثقافي مهيمن في المؤسسة .

ما هي ركائز التحول الرقمي؟

١- حرية العملاء ...ان أصولها الأساسية التي توجد التحول الرقمي ولا تنفصل اعتمادا تقنية ناشئة (لا يعد استكمالا بالفاعل في سياسة رحلة عميلك وسلوكه وتوفقاته)

٢- للتغير يمكن أحداث تغيير في جوانب التحول الرقمي بواسطة الجهود المبذلة ويعد التخطيط ضروريا لتجنب التشويش واستنفاد الطاقات.

٣- الأفراد يجب يعد المواطن بالدعم وليس بالتهديد خلال تبني تقنية تحويلية ويجب أن يتسنى الموظفين بكل إحلال وتدريب مجدي واستقطاب المواهب في طريق خلف فرص منسية لكل النوادر.

٤- الابتكار :- رغم الصلة الوثيقة التي تربط بين التحول الرقمي الا انهما ليس متطابقتين للتحول وتوجهه

٥- القيادة :- الاتفاق بالاستباقية يجب تضيف لها قادة الأعمال وان يتولوا جميع التحولات الرقمية والهام الأخرين باستكشاف أي تتمنة من عدة زوايا مختلفة لفصل الشيء نفسه.

٦- الثقافة :- أن ثقافة الأفاق تأتي بعد تغيير القائد السابق ويفضل وهو قادر متحمس لتقديم افضل العروض للعملاء وتحقيق النجاح.

ما أنواع التحول الرقمي؟

يمكن لأي مؤسسة ان تتبنى هذه الأنواع الرئيسية للتحول الرقمي وهي :-

١- عملية الأعمال

٢- نموذج الأعمال

٣- مجال الأعمال

٤- المؤسسة او الثقافة

ما هي مراحل التحول الرقمي؟

١- الوضع الراهن

٢- الخطوة الإيجابية

٣- العزم

٤- الاستراتيجية

٥- الاستهداف

٦- التكيف

ما المقصود باستراتيجية التحول الرقمي؟

هي خطة وعمل مفصل في أي مؤسسة لتنفيذ التحول الرقمي – قصيرة الأجل أو بعيدة الأجل وتتكون مكوناتها مما يلي:

١- القادة الذي يشرعون في عملية التحول ويقودونها

٢- التخطيط الاستثماري أو المالي

٣- مؤشرات الأداء الرئيسية (kpis تقيس عائد الاستثمار rol)

٤- الأدوات والعمليات التي تدعم التحول

٥- الموارد الخارجية وخبرات في جهات خارجية

٦- تأثير التحول الرقمي على العملاء والموظفين.

الفرع الثاني :

١- نظم المدفوعات payment systems :

وهي العمود الفقري لتنفيذ السياسة النقدية الإلكترونية لاي اقتصاد حيث ان البنك المركزي يقوم بتشغيل وإدارة الحسابات وأنظمة الدفع وهو بذلك يعزز ويدعم الاستقرار المالي ويتبادل عن طريق البنية التحتية للنظم المالية وأوامر الدفع علما ان المركز العراقي يمتلك اكثر انظمة الدفع الإلكترونية تطورا في العالم. [٢] ويتكون نظام المدفوعات من الأنظمة التالية :

أ- نظام المقاصة الداخلي (I B C S) interbank clearing system :

وهذا البرنامج يوفر قاعدة بيانات ويتيح للإدارة العامة الدقة والكفاءة والشفافية ويعتمد على المصارف الحكومية والتي لا تمتلك نظاما مصرفيا شاملا ويمكن هذا النظام فروع المصارف المشاركة من إرسال واستلام ملفات اوامر الدفع حيث يتم ارسال صوره للصق وبياناته والاحتفاظ بنسخه اصلية للصك، وان نظام المقاصة الداخلية بدا سنه ٢٠١٦ ، هذا وان عدد المصارف المشاركة خمسه مصارف ، وعدد الفروع ٣٧٩ . تتضمن أوامر الدفعة في هذا النظام ما يلي :

أ- أوامر الدفع الدائنة (Credit Transfer) (C T)

ب- صكوك المقاصة الخاصة (C H)

ب- نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية Central Securities Debository (C S D)

ت- نظام التسوية الإجمالية Real Time Grosse Settlement(R T G S) :

ويعد العراق ثاني دولة عربية انطلق بها هذا النظام حيث تم العمل بنظام التسوية الإجمالية سنه ٢٠٠٦ ، وهو نظام عمل يضمن تسوية اجماليه يتم من خلالها حصول كلا من معالجه نهائية للتحويلات المحلية الالكترونية بين المصارف التي بلغ عددها ٧٧ مصرفا فضلا عن وزاره المالية ، ويقوم هذا النظام بالوظائف التالية :

---

٢) د.حسن لطيف كاظم الزبيدي - ا.د.فلاح حسن ثويني - ا.د.كامل علاوي كاظم الفتلاوي – أ.د.على سوسف الاسدي – أ.د.عبد الحسين جليل الغالبي – أ.د. عماد محمد على العاني ، البنك المركزي العراقي (الادوار .. المهمات .. وخيارات المستقبل) ، ٢٠٢١، مركز الرافدين للحوار ، ط ١ ، ص٨٢

أ- مبدا الأربعة أعين four Eyes وهي ميزه أمنية يقوم المستخدم الأول بإدخال البيانات ، والمستخدم الثاني والثالث بالمصادقة عليها ، وهذا يكفل ضمان تنفيذ التحويلات وتجنب الاخطار فيما لو كانت الأعمال تقليدية.

ب- تم تحديث النظام سنه ٢٠١٥ لغرض أتمتة السحوبات النقدية للمصارف والاستغناء عن استخدام الصكوك وذلك بالدينار العراقي

ج- يتكون نظام ال RTGS من وحدتين رئيسيين :

أولا - وحدة التسوية (Iraq RTGS)

ثانيا - وحدة ال payment Originator (PO) ويستخدم لإرسال واستلام أوامر الدفع ورسائل الأعلام .

يتضمن النظام اربعه انواع من الوسائل مكتوبة بصيغة SWIFT وكالاتي :

- MT999: رسائل نصية لأغراض إعلامية .
- MT103: امر دفع من زبون في مصرف الى زبون في مصرف اخر
- MT102: امر دفع من زبون في مصرف الى عدة زبائن في مصرف أخر
- MT202: امر دفع من مصرف الى مصرف اخر

ث- نظام مقاصه الصكوك الإلكترونية Check Automated Clearing House (CACH) :

وهو نظام إرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الإجمالية الأنية ، وكذلك من خلال تبادل الصكوك الإلكترونية المختومة بالحبر الممغنط وأضيفت وظائف جديدة وهي :

أولا/ **Account Holder**: هو مشاهده التحويلات المالية الصادرة والواردة والتي تمكن الوزارات والمؤسسات من الدخول الى حساباتهم المفتوحة ، واستخراج التقارير لغرض المطابقة والتسويق .

ثانيا/ **Government Payroll File**: وهذا النوع من النظم لتحديد نوع ملف الرواتب وهل هي حكومية او مؤسسات قطاع خاص حيث لا تحتسب اجور الملفات الحكومية في الوقت الحالي

ثالثا/ تعديل اوقات الجلسات لملفات الرواتب وقت جلسة أوامر الدفع الدائنة .

ج- البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة Retail Bayment Systen Lnfrasture(I R P S (Iraqi L:

المصارف العراقية ومشغلي شبكة الهواتف النقالة تحتاج للوصول الى الأدوات المتكاملة الأكثر حداثة وتطور لذلك استحدث هذا النظام للمدفوعات النقدية . ويشمل النظام الاتي

- المقسم الوطني National Switch

- الدفع بواسطه الهاتف النقال Mobile Payment [٣]

٢- العمليات المصرفية الإلكترونية : E – Banking

وهي اجراء عمليات مصرفية لبنوك افتراضية تعتمد على الانترنت وهو يعد احد اشكالها ، وهي كما هو المصرف التقليدي فهي تقدم خدمات مهمه من سحب ودفع وتحويل دون ان ينتقل بشكل مباشر ذلك العميل لهذه المصارف وتنفرد في تقديم الخدمات تلبيه لاحتياج العميل المصرفي وهو يختلف عن المصرف المنافس في مزايا عديدة اهمها :

ا- كفؤه الكترونيا بزيادة عن المنافسة وهي اقل تكلفة .

ب- تعمل بواسطه البطاقة الإلكترونية (سيم كارت)

ج-تتصف بالكمال والحداثة في تقديم الخدمات المصرفية

د- يمكنها استقطاب عملاء ولها قاعده اوسع

٣- الخدمات المالية الرقمية :

أن الشمول المالي يمكنه أن يشمل شرائح كثيره من الشعب العراقي وتضع حلول لكثير من الناس وانتشال قسم منه من طائله الفقر حيث توفر امنيه ومهمه للبيانات والابتعاد عن القرصنة وزالك باستعمال الواسع للهواتف المحمولة حيث يجب أن تكون الجهود تصل الي الشمول المالي الرقمي وهناك يمكن تقديم خدمات ماليه رقميه Financial Digital Services تعزيز الشمول المالي الرقمي ومنها الصيرفي من خلال الهاتف المحمول صيرفة الإنترنت أو بواسطه الصراف الالي.

المطلب الثاني :

الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

اصدر مجلس الوزراء ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٦ قراراه ٣١٣ لسنه ٢٠١٦ بتعديل نظام منح الرواتب الي الموظفين المدنيين للنظام الإلكتروني وتم إعلام الأمان العامة لمجلس الوزراء بها ووضع الية مبسطه وقابله للتطبيق [٤]

---

[٣] د.سمير النصيري ، البنك المركزي العراقي مسيرة التحديات والانجازات ، ٢٠٠٣_٢٠٢٢ ، دار باليت للطباعة والنشر ، بغداد ٢٠٢٢ ،ص١٥٩

[٤] البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة ، قسم مراقبه المصارف التجارية ،اصلاح دفع رواتب الموظفين ، رقم الكتاب ١٧٩٧٧/٢/٩ ، ٢٥/ ٢٠١٦/١٢

١- الشمول المالي والتنمية الاقتصادية:

التطور التكنولوجي جعل اهمية بالغة للشمول المالي والان العراق من اكثر الدول بحاجه لتفعيل الشمول المالي ودخول التحويل الرقمي لما له من اثار ايجابية حيث اصبحت المعاملات الرقمية تشكل اهمية في التنمية الاقتصادية وهذه الإجراءات يجب أن تبرز للوجود في سبيل هدف مهم بالاعتماد على الشمول المالي الرقمي والتنسيق من قبل البنك المركزي مع بعض الوزارات أو حتى بالشراكة مع وزارة التخطيط وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والعربي وهناك تحالف عالمي للشمول المالي (٨١١) والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (٦١٢) وكل ذلك لأجل تقديم خدمات مالية للشعب العراقي إضافة الى محاربته للبطالة والاحتفاظ بالعملة بتخفيضها من التداول والاستفادة من الخبرات العالمية وتدريب وتوسيع مدارك الكادر المصرف العراقي ولتفعيل قرارات السياسة النقدية وتحقيق أهدافها بسرعة وبدقه اكبر واتجاه التعامل نحو العمليات الالكترونية اذا الشمول المالي يتوسع بل وينمو مع زياده التطور التكنولوجي وهذا الموضوع له تماس مع حياه المواطن وتلحقها عدالة اجتماعية تساوي في الحقوق والواجبات وتكافل الحقوق الاجتماعي .

٢ – مشروع توطين رواتب موظفين الدولة Salary Domiciliation :

توطين رواتب الموظفين تم العمل به سنه ٢٠١٦ بموجب قرار صادر من الاموال العامة بمجلس الوزراء ، أن الهدف من ذلك لتوطين الرواتب وإشراق المصارف العاملة والشركات في عملية استلام الرواتب ، حيث يزود العملاء ببطاقة (سيم كارت) للاستلام وتقوم تلك الشركات للدفع للعملاء والاحتفاظ بالنقد داخل النظام المصرفي والاستفادة من المنافع الأخرى التي تقدمها المصارف والشركات كالقروض وتهيئه بيئة تنافسية أمينه لحياه المواطن مباشرة وان الهدف المعلن حاليا هو توسيع الشمول المالي داخل وخارج البلد وقد ساهم في هذا المشروع ٣٧ مصرفا لاستقبال الموظفين كلهم استوطنوا رواتبهم والدفع لهم الكترونيا. كما في الجدول رقم (١)

ويمكن للجهات الرسمية قياس الشمول المالي الحالي للبلد بواسطه مؤشرين مهمين (الوصول Acess) ، (الاستخدام Uses) ، ان الانتشار المصرفي وكثافته يمكن ان يكون من المؤشرات المهمة في قياس الشمول المال في البلد وتحديده حيث ان هذا المؤشر يوضح حاليا انتشار لا باس به للمصارف لكي تقدم الخدمات للموظفين ولكن حاليا لا ترتقي بمستوى الطموح حيث اننا بحاجه الى اكمال جميع فئات الشعب العراقي تحت الشمول المالي لأنه ظلم كثيرا ، حيث ان البيانات لازالت غير كافية او ناقصه ، بل هي دون الطموح وهناك تفاوت طبقي واجتماعي وحتى سياسي وان زياده المصارف لازالت بسيطة بحيث بلغ عدد فروع المصارف (٩٠٥) فرعا سنه ٢٠٢١ ، حيث بلغت سنه ٢٠٢٢ (٨٩١).

وان زيادة تؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت ٤٥ و ٥١ بعد ان كانت سنه ٢٠٢٠ (٤٥,٠٦) وبلغت عام ٢٠٢١(٢١٩) وملاحظه مهمة أن الارتفاع بالأعداد السكانية اكثر من عدد المصارف.

وان عملية دفع رواتب الموظفين تعتبر عملية تحويل صرف من رواتب يدوية كانت تستلم من قبل دوائره الى صرفها الكترونيا بواسطه بطاقه (سيم كارت) وفق حساب خاص حيث يختصر الجهد والوقت والكلفة وكذلك التعامل الإلكتروني يجنب المصارف والزبون النقل ومخاطره والظروف الأمنية التي يمر بها البلد بحيث اصبح توطين رواتب الموظفين ، وان هذه العملية أبرزت تكريس الثقافة الاستهلاكية للموظفين حيث قل التعامل المفرط بالنقد (الكاش وتحقيق معدلات مقبولة لتوفير السيولة وتوزيع الائتمان وان ذلك يؤدي الى الشمول المالي وكذلك الاستقرار المالي وان هذه العملية تؤدي الي اكمال البيانات العميل بصوره صحيحه ، قد تبنى عليها اساسيات ومصالح مهمه.

المبحث الثاني :

مشروعية الجباية الالكترونية :

تمهيد :

تم إصدار قرار من الأمانة العامة بمجلس الوزراء بعدد (٣٧٨) لسنة ٢٠١٨ ، يعتمد ألية الجباية الإلكترونية حسب سياقات واستراتيجيات ألية البنك العراقي ومن خلال الشركات والمصارف المنتشرة في البلاد ، كمنصة عرض واستحصال المستحقات الإلكترونية.

ان دور المؤسسات المصرفية من شركات ومصارف لتحقيق هدف الاستقرار المالي والنقدي وصولا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويلاحظ هناك اخفاقات وفقدان المنهجية وصفحات ضبابية وعدم وضوح في السياسات والبرامج وعدم انسجام الإستراتيجيات التي أعدت بالمشاركة مع المنظمات الدولية وخبراء ومستشارين عراقية من واقع الاقتصاد العراقي (احادية الموارد) ، بالرغم من جميع هذه التحديات هناك خطوات مضيئة وإجراءات وتجارب واعده وبشكل واضح خلال السنوات من سنه (٢٠١٦-٢٠٢٣) .

ومن ابر النقاط المضيئة محافظه البنك المركزي على استقلاليته ووظائفه في قانونه ومساهمته في الاقتصاد الوطني وخزينه الدولة وتعزيز النصر على الارهاب وتفعيل قوانين غسيل الأموال، حافظ البنك المركزي على التطور التكنولوجي التي حصل في النشاط المصرفي العراقي وهو مستمر حاليا في هذا الجانب وخاصه فيما يخص جبايه اموال الدولة ومكافحة الجرائم المالية.

المطلب الاول :

تمهيد ..

هل يمكن تحويل المجتمع من مجتمع تقليدي التعامل الى مجتمع رقمي ؟ ..

نعم : لقد سبقتنا الشعوب وكم نسمع ان المواطن الاماراتي تنظم له معاملة كبيرة الكترونية ويأتيه جواز السفر ومستحقاته الى داره ، علما اننا كنا قد سبقنا تلك الشعوب في ادارة اموالنا بصورة صحيحة ولكن بسبب الاضطرابات السياسية والأزمات الدولية ، حيث يعد أن الاقتصاد العراقي اقتصاد الازمات وعقود من الزمن مرت كان الشارع العراقي في ظلمات اقتصادية ومصرفية .

- **الفرع الاول :**

١. مفهوم الجباية الإلكترونية :-

يمكن دفع المستحقات الحكومية من قبل المواطن بشكل الكتروني حيث وجود الدفع بالتبادلية مع المصارف ومزوديه خدمات الدفع الالكتروني حيث يوفر امكانية دفع من خلال صيرفات الية، صيرفات الية، نقاط بيع ، شبكات انترنت ، محافظ الكترونية، تطبيقات الهاتف النقال .

والانسيابية في استحصال المستحقات الحكومية وتقليل التكلفة والوقت لعملية استحصال الحكومة للأموال العامة ولوجود مخاطر أمنية ولذلك يجب التقليل من النقد، واتخاذ بيئة للموارد الحكومية امنه وشفافة ترتقى لمستوى الثقافة الإلكترونية، وليعمل على دفع المستحقات الإلكترونية في الخارج وذلك بفتح فروع للمصارف العاملة والشركات.

٢. نظم ضمانات الأصول المنقولة :-

لغرض أتاحه الفرصة للمستثمرين وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لأنها تخدم شريحه مهمة من الناس بالقضاء على البطالة وتشجيع انظمة المعاملات المضمونة (MOVABLE ASSETS GUARNTEES) ، وسجلات الضمانات المنقولة لتتسم بالكفاءة ، ويشير مصطلح المعاملات المضمونة :وهي التي يحتفظ فيها الدائن كضمانه في الاموال المنقولة للمدين حيث يكون حدا معقولا من الخسائر المحتملة ولغرض تعزيز الضمانات من خلال ما يلى ...

(أ) تنويع الاصول حيث يجب ان تتوزع الاكثر كفاءة للمخاطر على سبيل الضمان.
(ب) الضمانات التقليدية يجب التركيز عليها لكي تأخذ الشركات المتوسطة والصغيرة الفرصة للإقراض المريح.

(ت) الاصول قصيرة الاجل مثل الحسابات المدنية يجب ان تحسن .

(ث) تمكين المؤسسات المالية غير المصرفية لزياده المنافسة على الخدمات المالية

٢- **لقد مثل نظام المدفوعات العراقي للمعاير الدولية** للارتقاء بأنظمة الدفع بما يتلائم مع هذه المعايير والتسويات ضمن اتفاقات مع البنك الدولي والتي تعني بأنظمة الدفع الالكتروني في العراق .PRINCIPLES FOR FINICAL MAMRKET IN FRASTURES (P F M I S)

٣- **النظام الاقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية :**

لقد اشترك البنك المركزي العراقي وعدد من المصارف المحلية في منصة بنى للمدفوعات العربية البيئية واستكمالا للمتطلبات (الفنية والتنظيمية والقانونية) ، وللأمان ولكي تضمن الثقة في الوقت الفعلي للتحولات المالية عبر الحدود وبالعملة العربية او الدولية مما يسهم في تقليل التكلفة والجهد وسيتم الاستفادة من تلك المنصة كمرحلة دفع أولى لرواتب المصريين والاردنيين المتقاعدين لدى جمهوريه العراق.

الفرع الثاني :

لتفعيل قرارات السياسة النقدية وتحقيق اهدافها بسرعة وبدقة اكبر والاتجاه نحو التبادل الإلكتروني بدلا من التبادل النقدي داخل النشاط المصرفي وان زياده التطور التكنولوجي يؤدي الى زياده في الشمول المالي وتعد التكنولوجية المتطورة وتوسع استخدام الإنترنت وزيادة استخدام الهاتف النقال حيث يجب تطوير البنية التحتية من تكنولوجية المعلومات المتطورة.

١- **عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية** : ان التحويلات المالية واستحصال مستحقات الحكومة يكون من خلال ارسال اوامر الدفع (C T) عن طريق الحسابات المصرفية وقد بلغ عدد وحدات الانفاق ٥٥ وحده وقد حصلت موافقه الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الأعمال (ت.ر) /٤٤٥٧٩/٧/١/ في تاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٣.

٢- مشروع رقمنة الدفع في نظام التعليم العراقي : تحت عنوان مبادرة التعليم والتثقيف المالي حيث تؤمن هذه المبادرة المالية التي يكون هدفها تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها وقد تم تفعيل هذا المشروع في نظام التعليم العراقي ورقمنته وهو سيعود بالنفع للمؤسسات الحكومية والمؤسسات التعليمية _ المصارف _ شركات الدفع الالكتروني .

اما الفئه المستهدفة فهم الطلبة والموظفين هذا وان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد تم التنسيق معها في هذا المجال وقد استحصلت الموافقة على دفع المبالغ التابعة للكليات والجامعات والمعاهد من خلال استخدام ادوات الدفع الالكتروني.

المطلب الثاني

مستقبل التحويل الرقمي والشمول المالي العراقي

ان تكامل البنية التحتية التكنولوجية الخاصة بأنظمة الدفع والعمل على ربط المصارف بشبكات خاصه مخصصه لعمل انظمة المدفوعات من خلال اقتناء وتطوير (الكيبل الضوئي) وذلك لضمان السرية والأمان وسرعة اعلى للتحويلات التي تمر من خلالها واعتمد ذلك على استقلالية مهمه للبنك المركزي العراقي استخدمها لتطوير انظمة الدفع الإلكتروني.

الفرع الاول

١ ـ التشريعات الخاصة بأنظمة الدفع :

أ- ان خدمات الدفع الالكتروني ولغرض ضبط التعليمات فقد صدر الاعمام من البنك المركزي العراقي المرقم ٣ في عام ٢٠١٤ وقد وضع التعليمات الفنية والمالية للأموال الخاصة بخدمات الدفع الإلكتروني.

ب- لبطاقات الدفع الالكتروني (السيم كارت SIM KARD) وهي الكي كارد والماستر كارد ولازالت هنام حزم من البطاقات تتوالى لتطوير هذا العمل.

ت- الالحاق الرقمي تم اصدار روابطه وفق الظروف العراقية.

ث- قانون المدفوعات العراقي حيث حاليا يعمل به وتم تنفيذه بالنسبة للجزاءات والمحاكم الخاصة به حيث نفذت كثيرا من الدعاوي في هذا الموضوع.

ج- عن طريق الهاتف النقال لازالت بدايات العمل وهو يحقق نجاح حيث يجب تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق النقال.

٢ – المشاريع المستقبلية لتطوير انظمة المدفوعات :

أن الشمول المالي والأتممة الإلكترونية وتعزيزها خلال عده مشاريع تضاف الى ما موجود أصلا وذلك لغرض الوصول للكمال الرقمي والدف الالكتروني بل الوصول الى الحكومة الإلكترونية ومظاهات دول المحيط الإقليمي وهذه الإجراءات تتخذ عده اشكال.

بعد ازمات كثيرة مرت على القطاع المصرفي العراقي بل كل قطاعات الاقتصاد حدثت هناك فجوة كبيرة بين التطور والتحديث العالمي والواقع العراقي وبسبب هذه الفجوة تخلفت قطاعات كثيرة وأهمها القطاع المصرفي وبعد التغيير ٢٠٠٣ وحصول الجهاز المصري على مساحة لا بأس بها من الاستقلالية وخاصة البنك المركزي الذى تسلح بمجموعة لا بأس بها من الصلاحيات وأصبح لديه متنفس

مالي فغنه بذلك استطاع بناء هيكل من المنشآت للبنية التحتية ساعدته هذه في أن يبني استراتيجية كاملة للأجهزة الإلكترونية وشبكات الإنترنت الداخلية والخارجية.

ولتحقيق التحول الرقمي والشمول المالي العراقي حيث يساعد ذلك القطاع المالي نحو الاستقرار بل الانتقال من مجتمع النقد الى المجتمع اللا نقد وهو أحج الأهداف التى تسعى اليها الأوساط المالية وتضاف الى ذلك الخطط المستقبلية.

الفرع الأول

١-الخطط المستقبلية للسياسة النقدية العراقية والتحول الرقمي

أ- تعزيز جميع مناطق العراق بأنشطة البحث والتطوير لصناعة المنتجات المصرفية الجديدة التى تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في العالم.

ب- ادخال تكنولوجيا جديدة واستحداث رسائل وسياسات وتقنيات مصرفية سبقنا اليها العالم ودراستها والاستفادة منها أكاديميا لغرض غلق الفجوة المذكورة سابقا.

ج- تأهيل الموارد البشرية وبناء القدرات في مجال العوم المصرفية الحديثة والابتكار الهادف الى زيادة الوعي وتحقق اهداف التنمية والتنمية المستدامة.

د- اعداد سياسات واستراتيجيات وطنية منسجمة مع خطط وسياسات نقدية وبالتنسيق مع تكنولوجيا المعلومات والشبكات الدولية والمستحدثات العالمية

٢- تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في ظل الشمول المالي

لأجل الحصول على الخدمات الالكترونية وتوفير الفرص والتكنولوجيا الرقمية ولكى نوفر حلولا لا بأس بها ويمكن للرقمية الإلكترونية أن تصل لأغلب الناس من حيث الخدمات وجهد اقل ووقت اوفر حيث تمكن هذه الاجراءات شرائح مهمة من الشعب العراقي بل والشعب العربي وخاصة شمول القري والارياف والقصبات والمحافظات بهذه الخدمات وهى بذلك تخرج كثير من الناس من الفقر الى العيش الكريم وتوزيع للمالية حسب الاستحقاق والعدالة الاجتماعية[٥].

إن الشمول المالي يعمل على رفع الكفاءة المالية وتحسين الحالة المعيشية للأفراد وان ذلك يحتاج الى نزاهة الكادر العام في البنوك المصرفية أو في النشاط المصرفي حيث يحقق حالة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وذلك بضمه لجميع شرائح المجتمع واكمال بياناتهم المهمة وادخالها في الحكومة الالكترونية وبذلك تستطيع القادات المالية والتي تعمل لتخطيط الاستراتيجية المهمة في البلد

[٥] صندوق النقد الدولى ، التقرير الاقتصادي الموحد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠١٤.

في دراسة هذه الملفات والعمل على معالجة ووضع الحلول الناجحة ولكل ذلك بل والتخطيط العام للبلد يجب ان يسرى من هذا الاتجاه ويجب أن يكون الجميع بإمكانهم الحصول على الخدمات الإلكترونية المعتادة والتي أصبحت في باقي الدول الحديثة هي من مستلزمات الأعمال اليومية.

٣-التحول الرقمي للعملات المصرفية كأداة للتطوير المالي العراقي

عرف الباحثين التحول الرقمي حسب دراسة Berghaus،2016:3 بانه عبارة عن تغير جذري في المنظومة المصرفية الوطنية وله تأثيرات غير عادية على الاستراتيجيات والهيكل التنظيمي أو هو عبارة عن تكنولوجيا مصرفية تبدأ من امر التحويل الصادر من المصدر لهدف الدفع الى المستفيد (المشترى) بعدها يتم النقل الى المستفيدين من الأمر كما انها عملية تبدأ وتنفذ من خلال وسيلة الكترونية وبسبب التطور العالمي علما أن وسائل الدفع هي الهاتف النقال أو الحاسوب الألى أو أي وسيلة الكترونية من شبكات التواصل الاجتماع (الانترنت) ولحاجة البلد (العراق) بكل هذه الدول في التجارة والاقتصاد.

الفرع الثاني :

التجارة الإلكترونية بعقودها وضرائبها وتشريعاتها .

ازدادت وسائل الاتصال تنوعا من انترنت وحاسوب الى مصارف الكترونية ووسائل أخري وبذلك ازدهرت التجارة الالكترونية الدولية وقد حدثت طفرات كثيرة بهذا الجانب وفيها مبالغ طائلة بين الدول التي تتاجر الكترونيا وهنا لابد للتفكير جديا بالمشروعية القانونية بهذا النشاط.

ومن ثمانينات القرن العشرين والتسعينات قد سبقتنا دول العالم في مشاريع كبرى ودراسات ونشاط تجاري الكتروني كبير وعقود الكترونية يكون الدخل الناتج عنها حيث اصبحت مظهرا مهما من مظاهر التطور الانساني والتواصل بين الشعوب مباشرة وتذليل الكثير من المصاعب بعد حدوث ثروة في عالم الإنترنت حيث لم تبقى الاجراءات التقليدية كما هيا بين البائع والمشتري بعد ان تمت الاتصالات والنقل والتحويل ودخول شبكة الهاتف النقال ازدادت أهمية التجارة الدولية الالكترونية ولابد من الاشارة لهذه العقود يعرف العقل الالكتروني بانه اتفاق يتقابل بين القبول والايجاب على شبكة اتصالات دولية ويكون تحقيق هذا التلاقي عن بعد او اتفاق يبرم عن بعد بصورة جزئية او كلية لتنفيذ اي معاملة تجارية [٦]

والايجاب والقبول الصادر بطريقتين ليس اركانها الخاصة بل هو عقد تتلاقى به رغبة الموجب والطرف الثاني وهذا العقد له صورتين رئيستين حسب طريقة الاتصال.

[٦] د – عصام عبدالفتاح مطر , التحكيم الالكتروني . دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ٢٠٠٩ صفحة ٢٦٢

١ – العقود الالكترونية المبرمة خلال الشبكة العالمية internet وتتيح للمستهلك حرية الاختيار والاقناع

٢ - بواسطة البريد الإلكتروني الإيميل

ولابد من الإشارة أن العقود بين المستهلكين والمنتجين تتحقق بصيغة افتراضية وهي لا تتحقق الا باستخدام وسائل الكترونية ولا تحدها حدود جغرافية وان العقود الالكترونية تتكون بالطريقة المعتادة بين المستهلك والمنتج وهي النقود التقليدية وبعد ظهور التجارة الالكترونية كان لابد من ظهور طرق متعددة كثيرة واهمها حاليا طريقة التحويل الالكتروني وتسمى بالنقود الالكترونية ويكون محل العقد هو السلع والخدمات الرقمية وغير الرقمية التي يتم تداولها بين المجهز او المستخدم [٧]

والطرف الثاني هو المستهلك او المتلقي وان التجارة الإلكترونية اختلف المشرعين والفقهاء حول الضرائب المفروضة عليها ومنهم من ايد وجود ضرائب الكترونية وهي ضرائب تقليدية حيث اعتادت التجارة عليها وبغض النظر فان الخلاف وصل الى اي دولة تأخذ الضريبة واظن ان الاتفاقات الدولية هي افضل الحلول وكذلك الأنظمة والقوانين لمنظمة التجارة الالكترونية بهذا الصدد وعلاقة مبداي الاقامة والاقليمية بالتجارة الالكترونية وهذا ما تطبقه معظم الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والعراق [٨]

والصفة الدولية للعقد الالكتروني لا تقتصر على اطراف العقد ومكانة اقامتهم انما محتوى العقد ذاته ينصب في انتقال قيم اقتصادية وثروات عبر الحدود بين الدول ولذا تتجاوز اثاره القانونية الاقتصاد الداخلي للدولة بسبب حركة الاستيراد والتصدير للمنتجات والسلع والخدمات عبر الحدود الجغرافية والافتراضية التي تكون الكترونيا الى جانب ان العقد يبرم عن بعد ولا يبرم عن أشخاص حاضرين فالمكان إنما بأماكن متعددة سواء كان هذا الاطراف يتبعون دولة واحدة ام ول متعددة ان طبيعة العقد والخصائص المرتبطة بالوسائل الالكترونية اثرت تكييف العقد قانونا اي انه فالحقيقة لا يخرج عن الاساس الذي يقوم به العقد الاقتصادي التقليدي والقائم على ركن الرضا فالعقد الالكتروني يبرم بمجرد ان يتبادل المتعاقدان التعبير عن إرادتيهما دون الحاجة موافقتهما.

---

[٧] د – عصام عبدالفتاح مطر , التحكيم الالكتروني . دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ٢٠٠٩ صفحة ٣٥٢ و٣٦٧

[٨] د – يونس البطريق , المالية العامة , الدار الجامعية للطباعة والنشر , بيروت , ١٩٨٥ صفحة٧٦

الاستنتاجات :

١- ان انظمة الدفع الالكترونية بحاجة ماسة الى الثير من التشريعات الحقيقة ومن المشرع العراقي تحديد محاكم وكوادر ذات خبرات الكترونية مهمة في هذا الجانب هدفها والغاية منها مكافحة الجرائم الالكترونية واقامة العدل خدمة للنشاط المصرفي العراقي.

٢- الشمول المالي والتحول النقدي لازال استراتيجية الحكومات العراقية تعاني من تخبط واضح وحاليا التخطيط لا يستوعب الجميع.

٣- حصول الدولة على مستحقاتها لا زال هناك تطورات فالنظم رغم تطورها لازالت بحاجة الى متابعة وهي لا تستطيع كبح جماح الزمر التي تستخدم الجريمة لأغراض المصالح الشخصية.

٤- وسائل الدفع الالكترونية لازالت هي الخيارات الاقل لدى الجهات التجارية والاستثمارية وقليلة ومحدودة ويجب البحث عن اساليب اكثر تطور وتستقطب ثقة العملاء.

التوصيات :

١- تفعيل دور الخبراء القانونين وادخال القضاء والكوادر الحكومية دورات تخص العمل الالكتروني ومكافحة الجريمة الالكترونية وغسيل الاموال ومكافحة الارهاب بما يستخدم من وسائل الكترونية وشبكات التزوير ومكافحة الجرائم الدولية

٢- وضع تخطيط استراتيجي مهم بواسطة شركات رصينة عالمية والاستفادة من الخبرات الاجنبية بل والتعاقد مع تلك الجهات لعمل المطلوب

٣- ضبط مصادر الانفاق وجباية اموال الدولة واستخدام كوادر تفتيش وعمل وتشكيل محاكم وهناك مجالات في مرافق الدولة واهنة وقد فلت من المتابعة والمحاسب والانتباه لذلك

٤- تدخل وزارة التجارة لضبط وسائل متاجرة الكترونية مع المجتمع الدولي ورعاية الدولة وتطوير وسائل الدفع واستثمار أموال العراق بأرباح ومجالات حديثة.

الخاتمة :

العملية المصرفية العراقية بسبب كونها تنتمي الى اقتصاد زماني ولقائي من تحديات حجة والوضع المالي العراقي يحتاج الى اعادة هيكلة او بناء جديد على الآمال الحديثة التي شيدت منذ ٢٠٠٣ ولحد الان والتحول المالي والتحول الرقمي هما اساس هذا البناء والاجيال الجديدة التي جددت نشاط القطاع المعرفي ان ضبط التحويل الرقمي وشمول جميع افراد الشعب العراقي في أن يكونوا تحت بيانات وأساليب البنك المركزي العراقي واعداد استراتيجيات ليست قصيرة الامل بل يجب ان يكون تحت رعاية علمية وواجبات مستقبلية _ واضافة بين الحقيقة والتقدم مع المجتمع العالمي والتقدم الالكتروني والتفكير السليم في اعداد الخطط على ارض الواقع وتقليل الجهد وتوفيره والتقويم الحقيقي فقط للتحول الالكتروني بل نشاط جميع البنوك والمصارف وحتى طرق المعايير الدولية وعدم التركيز على الحصول على المال وعدم التركيز على الحصول على المال بالطرق المستهلكة وتشديد الرقابة على مال حركة اعدائه بالنشاط المصرفي بعموم العراق.

الاساس في تحريك عجلة الاقتصاد نحو النمو والدعم الاستراتيجي الاستقرار المالي وتطوير النظام الدفع الالكتروني والتحول المالي فضلا عن المنافع الاخرى منها توفير فرص العمل وتخفيض حرة البطالة وتقليل نسب الفقر والاستثمار في المشاريع المتوسطة والصغيرة وحتى الكبيرة وانتعاش السوق.

هناك مبادرات كثيرة يجب القيام بها لتدعيم التحول المالي والدعم الالكتروني منها ليس الحرص مبادرة دعم الطاقة المتجددة.

وان عمليا توطن الموظفين والدفع الالكتروني باسطة البطاقات الالكترونية سيم كارت كل ذلك يؤشر على احتياج التحول المالي لشرائح من الشعب العراقي .

وتتلخص أسباب عدم الاستقرار المالي وجود سياسات غير مستقرة في الأسواق المالية.

وقد حدثت طفرات كثيرة في التجارة الدولية وفي ثمانينات القرن الماضي والتسعينات كان العالم في نشاط ومشاريع كبرى وقد نشط هذا المجال بين المستهلكين والمنتجين حيث لم تبقى الاجراءات كما هي فالتجارة الإلكترونية.

الجدول رقم ١

إجمالي عدد الموظفين الذين تم توطين رواتبهم .

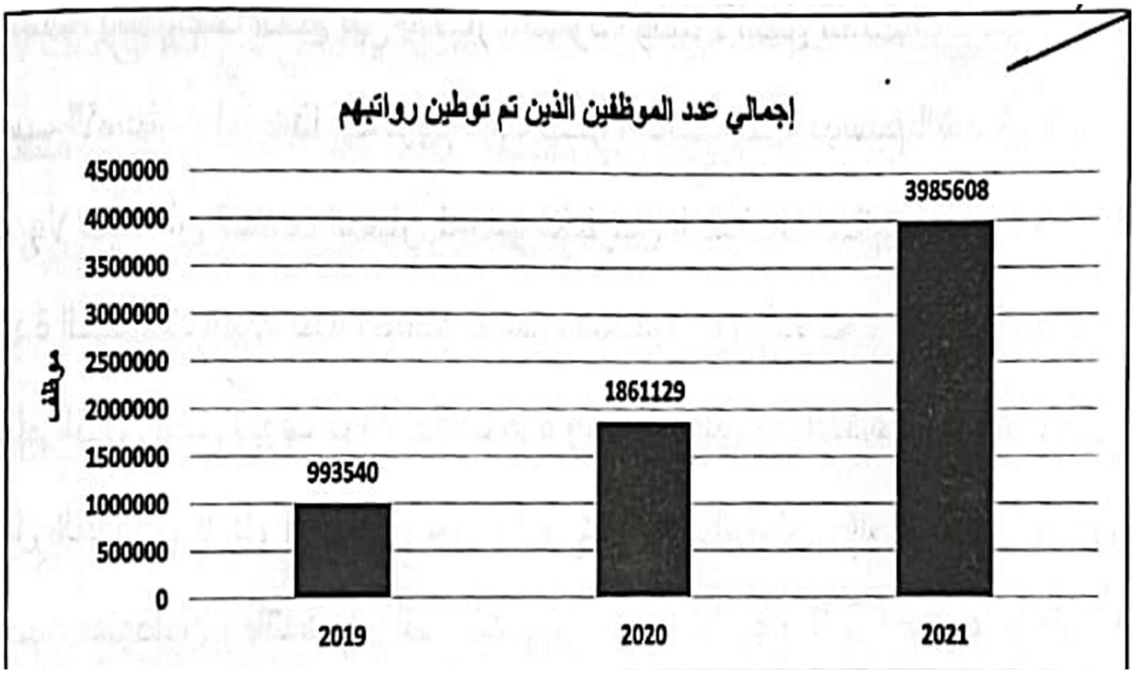

المصدر : د.سمير النصيري ،البنك المركزي العراقي ، مسيرة التحديات والانجازات ،٢٠٠٣-٢٠٢٢ ،دار باليت للطباع والنشر ، بغداد ٢٠٢٢ ، ص ١٨٢

الجدول رقم ٢

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق				
السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2017	37.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.25	2.25
2020	40.150	891	45.06	2.21
2021	41.190	905	45.51	2.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، 2021، النشرة الاحصائية.

- وزارة التخطيط، الموقع الالكتروني، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=508.

الشكل (١) يوضح مفهوم الحوسبة السحابية

[٩]

[٩] موقع الويب منصة ويكيبيديا

الشكل (٢) يوضح الحوسبة السحابية

[١٠]

[١٠] موقع الويب منصة ريناد المجد